

قرأت العدد الماضي من «الآداب»

الدكتورة يمنى العيد

بالرجوع إليها مباشرة. لكن إلى جانب هذه المادة التوثيقية المعرفية، بل وانطلاقاً منها، عالج الملف عدة قضايا هامة تكشف عما تعانيه المجلة الثقافية العربية في وضعها الراهن.

فالأستاذ رجاء النقاش الذي عاد بدراسته الى زمن نشوء المجلة في مصر، أو إلى مرحلة التأسيس مع الطهطاوي، توقف عند مجلة «روضة المدارس» ليشير إلى الوعي المبكر الذي حملته هذه المجلة وإلى فهم الطهطاوي آنذاك لوظيفة المجلة الثقافية. هذه الوظيفة كما استنتجها الباحث تتلخص في تربية الشعوب، والتوصيل الجيد ووسيلته التبسيط والتنوع والمعرفة بفن كتابة المقال.

بعودته إلى الماضي لم يستهدف الأستاذ رجاء النقاش، كما هو واضح، الماضي بذاته، بل تقديم مثال معبر عن مدى إدراك المجلة العربية، في ذلك الزمن، لأهمية وظيفتها الثقافية، كأنه بذلك يقيم نوعاً من المقارنة بين الحاضر والماضي. مقارنة تدعونا إلى التأمل والتفكير في ما آل إليه وضع المجلة الثقافية في زمنها الحاضر في مصر. ذلك أن الباحث، وبعد كلامه عن مرحلة التأسيس مع الطهطاوي، وتناوله لما ساءه بالمرحلة الثانية التي حددها بانتقال مجلة «المقتطف» من بيروت إلى القاهرة في العام ١٨٨٥، يتوقف عند مرحلة ثالثة هي مرحلة منتصف الستينات التي سيطرت فيها الدولة، كما يقول، على المجالات الثقافية في معظم أنحاء الوطن العربي. وهو في هذا التحقيق يكشف عن تراجع في مسألة حرية المجلة. حرية كان من الطبيعي، وبحكم سنن التطور، أن تتقدم لا أن تتراجع.

إن مسألة حرية المجلة الثقافية هي مسألة بالغة الخطورة، لما لهذه المجلة من دور في تفعيل الثقافة وتوجيهها، وبالتالي لما لها من أثر في حركة الصراع الاجتماعي.

في عددها السابق نشرت مجلة «الآداب» ملفاً خاصاً بالندوة التي أقامها المجلس الوطني للثقافة والعلوم والفنون في الكويت بين ٧ و ٩ أيار تحت عنوان: «الدوريات العربية وضعها الراهن وآفاق المستقبل».

مجلة «الآداب» عودتنا على نشر مثل هذه الملفات. وهو أمر يعبر عن اهتمامها الخاص بالقارئ بحيث يبقى على صلة بهموم الثقافة العربية وما تعالجه منابرها من قضايا، كما يؤكد حرصاً عرفت به هذه المجلة منذ نشأتها على إقامة جسور الحوار بين الكتابة والقراءة داخل أرجاء الوطن العربي كأنها بذلك تمارس عملياً رسالتها القومية التي أعلنت عنها في افتتاحية عددها الأول. ولعلّ باب «قرأت العدد الماضي من الآداب» الذي تميزت به «الآداب» هو استمرار لهذا الحوار بين الكتابة والقراءة يضمراً فعلاً نقدياً من شأنه أن يفسح مجالاً أمام القراءة للمساهمة في دور المجلة الثقافي. وبهذا تبدو «الآداب» متبينة، أساساً، فكرة تفعيل وظيفة المجلة الثقافية التي طرحت في الندوة وعالجتها مجموعة الأبحاث التي قدمت فيها.

ولئن كان صحيحاً ما أشار إليه السيد محمد صالح بن عمر في قراءته لأحد أعداد «الآداب» بخصوص ضيق الفترة الزمنية المتاحة لقارئ العدد، وضرورة إدخال تعديل من شأنه أن يعطي قارئ العدد فسحة زمنية أرحب، فإني أجد نفسي مضطراً للاجترأ والاختصار دون أن يعني ذلك موقفاً سلبياً من المساهمات أو الأفكار التي لن أتناولها في قراءتي هذه.

والواقع أن الملف الخاص الذي ضمّ شهادة في «الآداب» للدكتور سهيل ادريس وأربع دراسات بحث أصحابها وضع الدوريات الثقافية العربية، يستوقف القارئ بما له من طابع الشمول والتكامل، وبما يتضمنه من مادة توثيقية معرفية فائدتها قائمة

ولقد أجمع الباحثون على أهمية الحرية للمجلة الثقافية، وتجل ذلك في ما قدموه من أمثلة وتعريفات وأقوال تظهر مكانة المجلة الثقافية ونفوذها:

فالدكتور جعفر العلق يقول مثلاً إن ٢٥ بريطانياً «لا يساوون في النفوذ وقوة التأثير محرراً واحداً».

والاستاذ رجاء النقاش يقول: «إن المجلة الثقافية عند من يدركون حقائق الأمور هي أداة بالغة القيمة والأهمية والتأثير».

هذه الأهمية لدور المجلة الثقافية ولأثرها هي في أساس طرح مسألة حريتها وعدم خضوعها لسلطة الدولة. وهو ما تناولته دراسات الملف جميعها مع تفاوت في النبرة والتركيز وصياغة الهدف والسؤال.

الدكتور جعفر العلق مثلاً ينتقد ما يراه في واقع المجلة العربية من ضيق برأي الآخر، ومن مملالة وكذب وتحجر، وهو يعتبر هذه الأمور من الأمراض الاجتماعية المستشرية، أو يراها من ركاب العادات المتخلفة، كما أنه يشير، في هذا الصدد، إلى الرقابة الداخلية التي هي في نظره نمط من الرقابة يفوق أحياناً في خطره تلك الأنماط الرسمية من الرقابة التي تتبع في أنحاء الوطن العربي. لا شك أن للرقابة الداخلية خطرها العميق. ولئن كان صحيحاً أن خطرها قد يفوق أحياناً خطر رقابة السلطة الحاكمة، إلا أن هذا لا يعني، بالنظر إلى هذه المسألة، تغليب الطابع الأخلاقي الذاتي على الطابع السياسي الأيديولوجي دون لمس العلاقة الخفية بينهما. والقارىء لدراسة الدكتور العلق يلحظ مثل هذا التغليب الذي أدى به إلى ترك الكلام يأتي، في معالجته لهذه المسألة، أميل إلى الوصف منه إلى التحليل.

في حين ميز الدكتور علي شلش بين نوعين من التجربة: الأولى سماها «التجربة المسيرة»، والثانية سماها «التجربة المخيرة». التجربة المسيرة» طبقتها، كما يقول، دول المعسكر الاشتراكي وكانت مصر أول دولة عربية تطبقها، الأمر الذي أدى إلى توقف المجلات المصرية الواحدة بعد الأخرى. والسبب في نظره سببان:

- معلن ويتمثل في قطع معونة الدولة عن المجلات الثقافية ومواجهتها بضرائب لا تتحملها.

- وغير معلن ويتمثل في تطلع العهد الجديد في مصر إلى «ثقافة أخرى من صنع».

أما «التجربة المخيرة» فيرى الباحث أن لبنان هو مجالها معللاً الأمر بظروف البلد وبمناخ الحرية الكاملة التي يحميها الدستور والقوانين.

مسألة الحرية للمجلة إذن ترتبط في نظر الدكتور شلش بطبيعة نظام الحكم السياسي. فالأوضاع الراهنة للمجلة الثقافية ليست، كما يقول، بمعزل عن «واقع الثقافة العربية الراهن بشكل عام، وهما - معاً - ليسا منعزلين عن الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة في العالم العربي».

هذه العلاقة بين الثقافي والسياسي التي يشير إليها الدكتور شلش وتبقى إطاراً برانياً في دراسته، نراها تتخذ شكل الممارسة البحثية في الدراسة التي قدمها، معاً، كل من الدكتور محمد برادة والدكتور عبد القادر الشاوي:

فقد تميزت هذه الدراسة التي تناولت وضع المجلة الثقافية في المغرب وتونس وليبيا والجزائر، بتركيزها على تحديد إشكالية المجلة الثقافية في الوطن العربي، وذلك بالكشف عن هذه العلاقة القائمة باستمرار بين التاريخي والاجتماعي والثقافي. وفي ضوء هذه العلاقة تبنت مسألة حرية المجلة الثقافية لا كمسألة مطلقة، أو مستقلة، حدودها تبعية المجلة للدولة أو عدم تبعيتها لها. أي أن مسألة حرية المجلة لا تتحدد، حسب الباحثين، هكذا بمجرد استقلال المجلة عن الدولة، بل بالنظر إلى ما تنتجه المجلة من مادة ثقافية، وعلى أساس من علاقة هذه المادة وما تحمله من أهداف بالتوجيه المركزي الذي تتوخاه الدولة.

وفي نطاق هذه العلاقة يتكشف الفصل الثقافي كفصل صراعي يمارس على مستويات عدة، وتقوم هذه المستويات انطلاقاً من مجموعة من المفاهيم المركزية، يذكر الباحثان منها:

- المهيمنة والاستقلال.
- القديم والجديد.
- الأصالة والمثاقفة.
- الالتزام والحداثة.
- الوحدة والاختلاف.

على هذه المستويات الثقافية يمكن، حسب الدراسة، أن نرى إلى حركة التناقض، وإلى الأدوار المتنوعة التي تلعبها المجلة رؤية وتوجهاً وفاعلية تغيير.

إن مسألة الحرية هي في بحث الدكتورين برادة والشاوي مسألة النظر في المسألة الثقافية نفسها، أي هي مسألة تحديد المقصود بالثقافة وصولاً إلى تحديد أسئلة الثقافة العربية وإشكالياتها التي هي في آن إشكالية تاريخية اجتماعية.

من هذا المنطلق المفهومي لحركة العلاقة بين الثقافي والاجتماعي الذي يبيّن سياق البحث يؤكد الباحثان على كون المجلة مكاناً «لصوغ السؤال الثقافي». فالسؤال، في نظرهما، هو «الشرط الأول اللازم لقيام الفصل الثقافي».

ونحن إذا ما علمنا أن إمكانية صوغ السؤال، أي سؤال، هي إمكانية لها طابع حوارى نقدي، أدركنا مدى ارتباط المسألة الثقافية بالممارسة الثقافية الديمقراطية. أي مدى ارتباط عملية الانتاج الثقافي وتفعيله الاجتماعي بالديمقراطية بما تعنيه من حرية وتنوع وانفتاح. وأدركنا أيضاً أهمية المعالجة التي تقدم بها الباحثان في نظرتها لمسألة حرية المجلة الثقافية لجهة الكشف عن شرطها الاجتماعي التاريخي ومعنى تفعيلها الواسع والعميق.

لست هنا في صدد الدخول في تفاصيل ما قدمته الأبحاث

وصحيح كذلك أن الدكتور علي شلش تحدّث في بحثه عن المجلات اللبنانية ومناخ الحرية التي نشطت فيه. ثم عن الضربة التي أصابتها في منتصف السبعينات من جراء الحرب الأهلية.

وصحيح أيضاً أن كلام الدكتور سهيل إدريس على مجلة «الأداب» هو كلام على مجلة لبنانية لها قيمتها ومساحة من الحضور يجعلها تستأهل أكثر من شهادة.

لكن يبقى ما جاء في هذه الدراسات مجرد إشارات لا تنظر إلى هذه الخصوصية في إطار بنية المجتمع اللبناني التاريخية وما يعتمل فيه من صراعات كان لها أثرها في ما أنتجته المجلات اللبنانية من ثقافة، أي في هويتها الثقافية، كما في تنوعها وازدهارها. ففي لبنان المجلة اللبنانية اللبنانية، وفيه المجلة اللبنانية العربية، وفيه مجلة هذا البلد العربي أو ذاك. . وهو ما يدعو إلى تدقيق في مسألة الحرية التي جرى الكلام عليها في لبنان عند الكلام على المجلات الثقافية في البلدان العربية الأخرى.

أضف أن هجرة المجلة من لبنان، أو هذا التزييف المستمر منذ خمس عشرة سنة، يشكل بحدّ ذاته موضوعاً يستأهل البحث. فلئن كانت مجلات البلدان العربية تهاجر بدافع البحث عن الحرية، فإن المجلة الثقافية تهاجر من لبنان بدافع آخر. الحرب. لكن أليس السؤال هنا ممكناً عن علاقة الحرية بهذه الحرب؟ أو عن علاقة هذه الحرب بالحرية التي كان لبنان يوفرها لا لنفسه، بل لكل البلدان العربية الأخرى؟

لعل البحث عن علاقة المجلة الثقافية بالحرية يجد شكله الأكثر تعقيداً في لبنان. على أن البحث في هذا التعقيد هو المكان الذي يكشف مدى تكاتف المصادر على نحر هذه التجربة في ممارسة الديمقراطية الثقافية، ومدى عمق الإصرار على بقاء مشروع النهضة مجرد عملية «تكرار».

ويبقى السؤال: لماذا عدم تقديم بحث عن وضع المجلة الثقافية في لبنان؟ أليس هذا السؤال ذاته سؤالاً في الثقافة من حيث علاقتها بممارسة الديمقراطية؟

الأربعة في هذا الملف الخاص وهو، في مجمله، يشكل مادة ثرية لها، في وجه منها، طابع التحليل والاستنتاج، ولها، في وجه آخر، طابع التوثيق المعرفي الذي تناول التعريف بالمجلات وما صدر منها وما يصدر في البلدان العربية. كما تناول أنواع المجلات وأنماطها وما تخصص منها بموضوعات معينة، وما كان منها أكاديمياً. . . إلخ.

لكني أود أن أشير إلى أن ثمة مجموعة من المسائل تواتر الكلام عليها في أكثر من بحث. ولعلّ السبب في ذلك يعود إلى كون المجلة الثقافية تعاني في معظم البلدان العربية من قضايا مشتركة، من هذه المسائل مثلاً:

مسألة الحرية التي تشكل معاناة مشتركة والتي تناولتها الدراسات جميعها، كما توقّف عندها الدكتور سهيل إدريس في شهادته مذكراً بما ورد في تخطيطه الذي نشره في العدد الأول من مجلة «الأداب» والذي يرى فيه أن مفهوم الإبداع لا ينفصل عن الحرية والديمقراطية. وهو ما يشير إلى نوع من التوافق حول ارتباط الثقافة، بما تعنيه من أدب وإبداع، بالحرية.

- ثم مسألة الصعوبات المادية التي تعاني منها المجلة التي لا تنتمي إلى مؤسسة حكومية، إضافة إلى الحواجز والعوائق التي تحول دون مرور المجلة العربية من بلد عربي إلى بلد عربي آخر.

- المنافسة التي تواجهها المجلة الثقافية من قبل تقنيات الإعلام ووسائله الحديثة من إذاعة وتلفزة وفيديو وسينما.

ولعلّ من المهم أن أذكر أن الدراسات جميعها تجمع على أهمية الدور الذي يمكن للمجلة الثقافية أن تقوم به لا في الحقل الثقافي وحسب بل في بنية المجتمع، وفي علاقة الناس بحركة تطور واقعهم. وهو ما يحملنا على إدراك أهمية عقد مثل هذه الندوات لا لتابعة البحث في شؤون المجلة الثقافية وحسب، بل لاتخاذ خطوات عملية يتعاون المثقفون في مختلف البلدان العربية على تحقيقها.

أعتقد أننا أمام ملف يستأهل المزيد من الاهتمام قراءة ومتابعة حوار.

لكن كقارئة لهذا العدد من «الأداب» وجدت أنه كان من حق المجلة الثقافية اللبنانية أن تحظى ببحث خاص، وذلك لما للتجربة اللبنانية من خصوصية تستأهل مثل هذا البحث.

صحيح أن بحث الدكتور جعفر العلق قدم إشارات عن المجلة الثقافية في لبنان (الأداب، شعر).